

مؤشر مديري المشتريات لقطر المُعَدّ بواسطة ستاندر د أند بورز غلوبال

تأثر النشاط التجاري لشركات القطاع الخاص غير النفطي في قطر في مارس
بدرجة كبيرة بالحرب في الشرق الأوسط

مؤشر مديري المشتريات لقطر المُعدّ بواسطة ستاندر د أند بورز غلوبال
المؤشر، معدل موسميًا، أكثر من 50 نقطة = تحسن على أساس شهري



جُمعت البيانات خلال الفترة من 5 إلى 24 مارس 2026.
المصدر: مؤشر مديري المشتريات لقطر المُعدّ بواسطة ستاندر د أند بورز غلوبال © 2026 ستاندر د أند بورز غلوبال.

مارس 2026

الطلبات الجديدة تنخفض بمعدّل قياسي

الشركات القطرية تقدم توقعات سلبية بشأن النشاط التجاري للإثني
عشر شهراً المقبلة

النشاط التجاري الكلي ينخفض بأعلى معدّل منذ مايو 2020

أشارت أحدث بيانات مؤشر مديري المشتريات المُعدّ بواسطة ستاندر د أند بورز غلوبال (S&P Global) إلى أن النشاط التجاري لشركات القطاع الخاص غير النفطي في مارس 2026 تأثر بدرجة كبيرة بانفلاق الحرب في الشرق الأوسط.

وانخفضت الطلبات الجديدة بأسرع معدل منذ بدء الدراسة في 2017 نظراً لتأجيل العملاء قرارات الإنفاق وتنفيذ المشروعات الجديدة، ما أدى إلى أكبر انخفاض في مستوى الإنتاج منذ 2020 وإلى تقديم الشركات القطرية توقعات سلبية بمستوى قياسي بشأن النشاط التجاري للإثني عشر شهراً المقبلة.

يتمّ تجميع مؤشرات مديري المشتريات لقطر من الردود على أسئلة الاستطلاع، الواردة من لجنة تضمّ حوالي 450 شركة من شركات القطاع الخاص غير النفطي. ومؤشر مديري المشتريات الرئيسي لقطر المُعدّ بواسطة ستاندر د أند بورز غلوبال هو مؤشر مركب مكون من رقم واحد يشير إلى أداء شركات القطاع الخاص غير النفطي في قطر. ويُحتسب مؤشر مديري المشتريات الرئيسي لقطر على أساس مؤشرات الطلبات الجديدة والإنتاج والتوظيف ومواعيد تسليم الموردين ومخزون المشتريات.

وانخفض مؤشر مديري المشتريات من 50.6 نقطة في فبراير إلى 38.7 نقطة في مارس، مشيراً إلى تدهور حاد في النشاط التجاري لشركات القطاع الخاص غير النفطي في قطر. وكانت القراءة الأخيرة لمؤشر مديري المشتريات ثاني أدنى قراءة في تاريخ الدراسة بعد القراءة المسجّلة في بداية جائحة كوفيد-19.

ويُعزى انخفاض مؤشر مديري المشتريات في مارس 2026 إلى الانخفاض الحاد في الطلبات الجديدة الواردة. وكان معدل الانخفاض الأعلى منذ بدء الدراسة في أبريل 2017. وأشار ثلثا الشركات المشاركة في الدراسة تقريباً (64%) إلى انخفاض الطلبات الجديدة مقارنة بشهر فبراير، بينما أشارت نسبة 1% فقط إلى تسجيل نمو. وأشارت الشركات بصورة متكررة إلى الحرب في الشرق الأوسط كأحد العوامل الرئيسية للتأخيرات في تسليم الطلبات وتوقف العمليات وعزوف العملاء والمستثمرين بوجه عام عن الالتزام بأعمال جديدة. وأشارت الشركات أيضاً إلى زيادة المخاطر الأمنية وإيقاف العمليات بشكل مؤقت.

وانخفض النشاط التجاري الكلي للشهر الرابع على التوالي في مارس 2026، وبمعدل أكثر حدة. وكان معدل انخفاض النشاط التجاري الكلي الأعلى منذ مايو 2020، وسجّلت جميع القطاعات الأربعة الخاضعة للمراقبة انخفاضاً في النشاط التجاري الكلي.

وأثرت الحرب الجارية في الشرق الأوسط سلباً على توقعات النشاط التجاري خلال العام المقبل، حيث توقعت 70% من الشركات انخفاض النشاط التجاري خلال الإثني عشر شهراً المقبلة. وأشار المشاركون في الدراسة بصورة متكررة إلى انعدام الاستقرار في المنطقة كسبب رئيسي للتوقعات السلبية بشأن النشاط التجاري للإثني عشر شهراً المقبلة. وأشارت الشركات القطرية إلى أن استمرار الحرب سيؤدي إلى تدهور ظروف السوق وتراجع ثقة المستثمرين وانخفاض النشاط التجاري في جميع القطاعات، وخصوصاً قطاعي الإنشاءات والعقارات. وتوقعت الكثير من الشركات القطرية أن يؤدي استمرار الحرب إلى الركود أو التباطؤ، وأبدت أيضاً مخاوفها بخصوص التأثير السلبى لاستمرار الحرب على خطط التنمية والسياحة.

تعليق

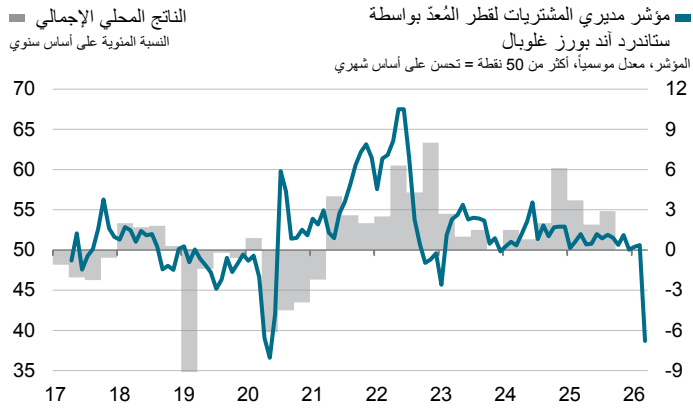
وتعليقاً على نتائج الدراسة الأخيرة، قال تريفور بالشين، مدير الدراسات الاقتصادية في ستاندر د أند بورز غلوبال ماركيت انتليجنس:

"أشارت بيانات مؤشر مديري المشتريات لشهر مارس 2026 إلى التأثير الفوري لانفلاق الحرب في الشرق الأوسط على شركات القطاع الخاص غير النفطي في قطر. وانخفض مؤشر مديري المشتريات إلى أدنى مستوى له منذ المرحلة الأولى لجائحة كوفيد-19 في 2020، ما يشير إلى حجم الاضطراب الناتج عن الأعمال القتالية في المنطقة.

وتأثرت قراءة مؤشر مديري المشتريات الرئيسي بدرجة كبيرة بالانخفاض القياسي في الطلبات الجديدة، وذكرت الشركات أن الحرب تمثل السبب الرئيسي للتأخيرات في تسليم الطلبات وتوقف العمليات وعزوف العملاء والمستثمرين بوجه عام عن الالتزام بعقود جديدة.

وأدى توقف تدفق الأعمال الجديدة إلى انخفاض حاد في مستوى الإنتاج وتقديم توقعات سلبية بدرجة ملحوظة بخصوص النشاط التجاري للإثني عشر شهراً المقبلة، حيث توقعت 70% من الشركات انخفاض النشاط التجاري خلال العام المقبل.

وأشارت الشركات أيضاً أنه من المبكر جداً تقييم توقعات التعافي على المدى القريب أو توقعات النشاط التجاري على المدى الطويل. وستوفر بيانات مؤشر مديري المشتريات لشهر أبريل 2026 التي سيتم إصدارها في بداية شهر أيار 2026 أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية المبكرة حول الاقتصاد القطري في الربع الثاني من العام 2026."



المصدر: مؤشر مديري المشتريات لقطر المُعدّ بواسطة ستاندرد آند بورز غلوبال، وجهاز التخطيط والإحصاء من خلال ستاندرد آند بورز غلوبال ماركيت إنتليجنس. © 2026 ستاندرد آند بورز غلوبال.

وتماشياً مع الانخفاض الحاد في مستوى الإنتاج والطلبات الجديدة، خفّضت الشركات القطرية أنشطتها الشرائية بأعلى معدل منذ يونيو 2020. وارتبط انخفاض كميات مستلزمات الإنتاج بتراجع النشاط التجاري والإدارة الحذرة للمخزون. وانخفض مخزون مستلزمات الإنتاج بمعدل هو الأكثر حدة منذ نوفمبر 2022.

وتصاعدت الضغوط التضخمية في مارس 2026، وارتفع معدل تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج إلى أعلى مستوى في خمسة عشر شهراً. وارتفعت أسعار الشراء بأعلى معدل منذ أكتوبر 2025. وظلّ معدّل تضخم الرواتب قوياً بالمقارنة مع المعدلات المسجلة في تاريخ الدراسة، ولكنه انخفض بدرجة كبيرة في مارس 2026 إلى أدنى مستوى في الفترة الحالية لتضخم الرواتب التي امتدت لعشرين شهراً. ورغم ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج، خفّضت الشركات القطرية أسعار سلعتها وخدماتها في ضوء ضعف الطلب وظروف السوق الصعبة سعياً إلى الاحتفاظ بالعملاء الحاليين أو استقطاب عملاء جدد.

وتتمثلت النتائج الإيجابية الرئيسية في الدراسة الأخيرة في ارتفاع أعداد الموظفين والأعمال غير المنجزة. ورغم ذلك، انخفض معدل استحداث الوظائف إلى أدنى مستوى في تسعة عشر شهراً، بينما كان معدل نمو الأعمال غير المنجزة طفيفاً بوجه عام.

معلومات الاتصال

تريفور بالشين
مدير الدراسات الاقتصادية
ستاندرد آند بورز غلوبال ماركيت إنتليجنس
رقم الهاتف: +44-1491-461-065
trevor.balchin@spglobal.com

كريتي كورانا
الاتصالات المؤسسية
ستاندرد آند بورز غلوبال ماركيت إنتليجنس
رقم الهاتف: +91-971-101-7186
kritikhurana@spglobal.com
press.mi@spglobal.com

إذا كنت تفضل استلام البيانات الإخبارية من ستاندرد آند بورز غلوبال، يرجى إرسال رسالة إلى البريد الإلكتروني: press.mi@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية الخاصة بنا، يرجى الضغط هنا.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر مديري المشتريات لقطر المُعدّ بواسطة ستاندرد آند بورز غلوبال من الرود على الاستطلاع المرسل إلى مديري المشتريات في لجنة تضم 450 شركة من شركات القطاع الخاص غير النقطي. يتم تقسيم اللجنة حسب حجم القطاع التصليفي والقوى العاملة للشركة بناءً على المساهمات في الناتج المحلي الإجمالي. بدأت عملية جمع البيانات في أبريل 2017.

يتم جمع الرود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الرود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسمياً.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مديري المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%) ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسمياً.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى التواصل على: economics@spglobal.com.

إخلاء مسؤولية

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم النقاء، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدراء المشتريات PMI® وPMI هي علامات تجارية أو علامات تجارية مسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص ب المحدودة وأول شركائها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفر المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيتته أو تفرده، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (بإهمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفر المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.